

## المشروع الريادي التجريبي للحد من عمالة الأطفال في مدينة إربد (تجربة بلدية إربد الكبرى في العمل الاجتماعي)

أحمد الغزوي - رئيس بلدية إربد الكبرى

[relations@irbid.gov.jo](mailto:relations@irbid.gov.jo)

### ملخص المشروع :

تتبع فكرة المشروع من نقشي ظاهرة طارئة على المدينة وهي ظاهرة عمالة الأطفال، والتي أخذت تنتشر بشكل متسارع في السنوات الأخيرة. وتتطوي هذه الظاهرة على أشكال مختلفة من الحرمان والإساءة للأطفال، ابتداء من حرمانهم من حقهم الطبيعي في التعليم واللعب وممارسة طفولتهم. فمعظم الأطفال العاملين منقطعون عن الدراسة، أو متسربون من المدارس لصالح الوقت الذي يقضونه في ممارسة أعمال لا تناسب أعمارهم في معظمها ؛ إضافة إلى عدم جاهزيتهم جسدياً ونفسياً للانخراط في بيئات العمل المهنية الأمر الذي ينتج عنه أشكال متعددة من الإساءة والاستغلال، التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال في غياب الرقابة ما يؤدي في نهاية المطاف إلى إساءات نفسية وجسدية طويلة الأمد، فضلاً عن انحراف عدد غير قليل من هذه الفئة.

وعليه أطلق مشروع الحد من عمالة الأطفال بمبادرة من بلدية إربد الكبرى، وبالمشاركة مع شريك محلي من المدينة ( جمعية حماية الأسرة والطفولة) ، ومستشار وطني هو مركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك الحسين بن طلال / عمان. وقد بنيت مبادرة البلدية في هذا المشروع على قناعة منها بأهمية دورها كحكومة محلية في هذا المجال، وعلى دراسة أعدتها مركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك الحسين بن طلال، بينت حجم المشكلة التي تقدر بحوالي (٣٠٠٠) طفل عامل في مدينة إربد.

كما بينت أن غالبية الأسر التي يلتحق أطفالها بسوق العمل، تعاني من مشكلة الفقر وعدم توافر دخل ثابت للأسرة، الأمر الذي يدفع بهم إلى إرسال أطفالهم إلى سوق العمل. لذلك كانت مبادرة البلدية بمشروعها الريادي التجريبي بتوفير تدريب مدفوع الأجر لكل شخص بالغ عاطل عن العمل في الأسرة المستهدفة ويرغب في التدريب على أي مهنة متوفرة في مشاغل البلدية ودوائرها، مقابل تعهد الأسرة والمتدرب بإعادة الطفل العامل إلى المدرسة وإيقافه لأي نوع من الأعمال كان يقوم به سابقاً. وفي حالة الأطفال الذين لا يرغبون في العودة إلى مدارسهم، فقد تم تأمين برامج تعليمية موازية ومتنوعة يتلقونها في مقر جمعية حماية الأسرة، من خلال كادر مدرب للقيام بهذا العمل وقادر على بناء برامج تعليمية مناسبة لهذه الفئة من الأطفال، التي ربما عانت من الإهمال والاضطهاد في مدارسها السابقة.

### Abstract

#### A Pioneering Project on Downsizing Child Employment In The City of Irbid

As a phenomenon, child employment has been a noticeable and serious problem in the city only in the recent few years. Although unfamiliar before, the problem increased with accelerated rates in the recent years emerging itself as child deprivation and mistreatment. Disadvantaged children are, indeed, deprived from their natural rights in education, game playing, or even in living their childhood. Major parts of employed children are school leavers or dropouts who dedicate larger amounts of their times to works that are in most cases incommensurable to their ages physically and psychologically. As they are ill-prepared population to workplace requirements and due to their vulnerability as minors and considering lack of control by adults they might confront variety forms of mistreatments and exploitation not the least are long standing physical and psychological traumas and the probability of delinquency by part of this population.

As a result Greater Irbid Municipality embarked this project in cooperation with a local community partner, Child & Family Protection Society, and a national advisor, the Research &

Information Center, King Hussein bin Talal Foundation/Amman.

The initiation embarked by the Municipality was built on a firmly established conviction of the importance of its role that to be played as provincial government, and also on a study conducted by the Research & Information Center in King Hussein bin Talal Foundation, which demonstrated how serious was the problem estimating that about (3000) children are employed within city of Irbid.

The study shown, however, that larger part of families with employed children suffer from poverty, lack of a regular income, thus, they find themselves compelled to let their children to labor market. Taking this fact as a point of departure, the Municipality has initiated this project first by offering a paid training that is allowable for everyone who is adult enough and unemployed in targeted families and has the willingness to attend such career training in workshops subordinated by the Municipality provided that the family give a pledge to return the employed child to his school and quit whatever job he may practice.

In cases where children are unwilling to comeback to school, an offering of varied extra educational programs are being presented at the Child & Family Protection Society by a well-trained staff who are professional enough to prepare educational programs for such age group students who otherwise might have been marginalized and excluded in their original schools.

#### فكرة المشروع :

نبعت فكرة المشروع من الخطر الذي باتت تشكله ظاهرة جديدة في المدينة، هي: ظاهرة عمالة الأطفال ، التي أخذت تنتشر بشكل متسارع في السنوات الأخيرة . تتطوي هذه الظاهرة على أشكال مختلفة من الحرمان والإساءة للأطفال، ابتداء من حرمانهم من حقهم الطبيعي في التعليم واللعب وممارسة طفولتهم. ذلك أن معظم الأطفال العاملين متسربون من المدارس لصالح الوقت الذي يقضونه في ممارسة أعمال لا تناسب أعمارهم في معظمها؛ من الحالات إضافة إلى عدم جاهزيتهم جسديا ونفسيا للانخراط في بيئات العمل المهنية، الأمر الذي ينتج عنه أشكال متعددة من الإساءة والاستغلال التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال في غياب الرقابة، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى إساءات نفسية وجسدية طويلة الأمد، فضلاً عن انحراف عدد غير قليل من أطفال هذه الفئة. أتت هذه الفكرة في سياق اهتمام البلدية بالعمل الاجتماعي، قناعة منها بأهمية مشاركتها في الجانب الاجتماعي، كسلطة محلية منتخبة مباشرة من المواطنين يتعدى دورها بناء البنية التحتية للمدينة إلى الاهتمام بالبنية الفوقية-الإنسان-. وفي السياق نفسه يأتي اهتمام البلدية في إيجاد متنفسات لسكان المدينة ومرافق خاصة بالشباب والأطفال، إضافة إلى رعاية الحركة الثقافية في المدينة. فقررت البلدية أن تدخل مجال العمل الاجتماعي بشكل مباشر، مع استمرار التدخل غير المباشر من خلال دعم الجمعيات الخيرية ومؤسسات الخدمة الاجتماعية. وعلى إثر نتائج الدراسة التي نفذها مركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك حسين بن طلال، بالتعاون مع جمعية حماية الأسرة والطفولة المبكرة، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، في مدينة إربد عام ٢٠٠٤م، خلُصت نتائج الدراسة إلى أن السبب الرئيس و الأهم لانتشار هذه الظاهرة هو الفقر، وعدم وجود دخل ثابت للأسرة. فبادرت بلدية إربد الكبرى، بالتعاون مع جمعية حماية الأسرة والطفولة، إلى البدء بمشروع رياضي تجربي يتوجه للأطفال العاملين في مدينة إربد، بهدف الحد من عمالة الأطفال، وبدعم

من الوكالة السويسرية للتنمية . ويقوم المشروع على إحقاق أحد البالغين في أسرة الطفل العامل ببرنامج تدريبي مدفوع الأجر-للمتدرب- في مشاغل البلدية مقابل تعهد الأسرة بعودة الطفل العامل إلى المدرسة وسحبته من سوق العمل.

#### الأهداف:

- يستهدف المشروع الأطفال العاملين وأسرهم، ويسعى لتحقيق الأهداف التالية:
    - الشروع بإنشاء نظام تحويل تجريبي بالتعاون مع بلدية إربد الكبرى، يستهدف الأطفال العاملين وأسرهم من خلال تقديم:
      - ١. مشاريع منزلية ( مدرة للدخل) تستهدف أمهات الأطفال العاملين.
      - ٢. تقديم التدريب المهني لأحد البالغين في أسرة الطفل العامل في مشاغل بلدية إربد الكبرى، مقابل أجر ومقابل عودة الطفل إلى مقاعد الدراسة.
    - تشكيل لجنة ثلاثية ( اللجنة التوجيهية) ترأسها بلدية إربد الكبرى، وبمشاركة جمعية حماية الأسرة والطفولة في إربد، ومركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك الحسين بن طلال، لمتابعة المشروع وضمان استدامته.
    - بناء قدرات جمعية حماية الأسرة في إربد، وفريق العمل المشارك من بلدية إربد الكبرى.
- كامل مدة المشروع: بدأ المشروع في ٢٠٠٥/٧/١ وانتهى في ٢٠٠٦/٣/٣٠ .
- وقد اعتمد المشروع المراحل التالية في التخطيط و التنفيذ:

#### \* أولاً: برنامج بناء القدرات:

صمم مركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك الحسين بن طلال-عمان، بالتعاون مع بلدية إربد الكبرى، وجمعية حماية الأسرة والطفولة في إربد، برنامجاً لبناء القدرات للقائمين على المشروع، من البلدية والجمعية. وقد اشتمل بناء القدرات على تصميم عدد من الورش التدريبية في إطار بدء التخطيط والتنفيذ للمشروع. قد تضمن البرنامج الورش التالية:

- ورشة الخصائص النمائية للأطفال في المرحلة العمرية ٦\_١٥ سنة، في الفترة الزمنية الممتدة ما بين (٢٠٠٥/٨/٤\_٢)
- ورشة تصميم البرامج : تقييمها ومتابعتها، في الفترة الزمنية الممتدة ما بين (٢٠٠٥/٨/١٨\_١٦)
- الدورة التدريبية على قاعدة البيانات الخاصة بالمشروع، في الفترة الزمنية الممتدة ما بين (٢٠٠٥/٨/٢٥\_٢١)
- الورشة المشتركة للتخطيط للمشروع الخاص بعمل الأطفال، في الفترة الزمنية الممتدة ما بين (٢٠٠٥/٨/٣١\_٣٠)

#### تصميم الورشة الأولى: ( الخصائص النمائية للأطفال في المرحلة العمرية ٦\_١٥ سنة)

هدفت الورشة إلى إكساب مقدمي الخدمات للأطفال العاملين بعض المهارات اللازمة لعملهم، في ضوء الخصائص النمائية للفئة العمرية ( ٦\_١٥ سنة)، ومن ثم زيادة معرفتهم بخصائص تلك المرحلة العمرية، تمهيداً لمعرفة احتياجاتهم النمائية ما يساعد في تحسين آليات التعامل مع تلك الشريحة من الأطفال. وقد تدرب ( ١٦ ) موظفاً من الجمعية والبلدية، منهم ( عدد ) ( ١٤ ) من الموظفين والمتطوعين في الجمعية، واثنان ( ٢ ) من ممثلي البلدية .

### تصميم الورشة الثانية: ( تصميم البرامج، تقييمها ومتابعتها)

سعت ورشة تصميم البرامج إلى تنمية قدرات المشاركين، في إطار التعرف على هيكليّة إدارة المشاريع وآلية تصميمها وتنفيذها، ومن ثمّ متابعتها وضمان استمراريتها؛ إضافة لاكتساب القدرة على تقييمها، تمهيدا لتوظيف تلك المعلومات في إطار التخطيط للمشروع التجريبي للحد من عمالة الأطفال. ( وقد حضر هذه الورشة عدد من مُدبري الدوائر والمشاغل في البلدية، إضافة إلى رئيس البلدية). وقد تدرّب ( ٢٠ ) من موظفي الجمعية والبلدية منهم ( عدد ( ١١ ) من موظفي ومتطوعي الجمعية وعدد ( ٩ ) من ممثلي البلدية ).

### تصميم الورشة الثالثة: ( دورة تدريبية على البيانات الخاصة بالمشروع)

اكتسب المشاركون بعد إنهائهم هذه الدورة التدريبية، المقدرة على التعامل مع الشاشات، لإجراء عمليات مثل : إدخال البيانات وتحديثها، والاستعلام على البيانات ، وبناء الاستعلامات بمعظم أنواعها ، وبناء التقارير . كما تعرف المشاركون على طريقة بناء الجداول.

وقد عُرض على المشاركين في الدورة استمارة الطفل العامل وأسرته بعد أن صمم فريق البحث، بمساعدة مسؤول المعلوماتية في مركز المعلومات والبحوث، الاستمارة، استناداً على المعلومات المقترحة في ورشة تصميم المشاريع، لوضع ملاحظاتهم عليها، تمهيداً لعرضها بصورتها النهائية في الورشة المشتركة للتخطيط للمشروع. وقد تدرّب ( ٤ ) موظفين من الجمعية والبلدية، منهم اثنان من موظفي الجمعية، واثنان من ممثلي البلدية.

### • تصميم الورشة الرابعة ( الورشة المشتركة للتخطيط للمشروع)

سعت الورشة المشتركة لاستخدام المنهج التشاركي من أجل التخطيط للمشروع التجريبي. وتتضمن صياغة خطة للعمل أدوار الجهات المختلفة المشاركة في المشروع، والإطار الزمني المقترح لتنفيذ المهام. نجحت الورشة المشتركة في تحقيق أهدافها التي صممت من أجلها إذ استطاعت تحديد خطة عمل المشروع التجريبي الريادي ( تحديد المهام، والمسؤول عنها ، والجدول الزمني)، ومن ثم إعلان الجهات ذات العلاقة ببدء المشروع وتحديد أدوار تلك الجهات. وقد تدرّب ( ٢٦ ) موظفاً من موظفي ومتطوعي الجمعية، إضافة لممثلي البلدية ومديري المشاغل في البلدية، وممثلين من بعض مؤسسات المجتمع المحلي.

• تمخض عن الورشة استخدام النهج التشاركي في التوصل لصياغة أسس لانتقاء المستفيدين، وفقاً للمعايير الخاصة بالأطفال العاملين. وقد تحددت هذه الأسس، التي روعي فيها المرونة في عملية الانتقاء، فيما يلي:

— أن يكون الطفل قد انتظم مؤخراً في سوق العمل ( منذ عام على الأكثر).

— أن يتراوح عمر الطفل ما بين ( ١٠ - ١٥ ) سنة.

— أن يكون لدى الطفل الرغبة في العودة للمدرسة.

— أن يكون لدى الأسرة الرغبة في سحب طفلها من سوق العمل.

— أن تكون الحالة الصحية لمتلقي التدريب ( البالغ في الأسرة ) ملائمة لنوع التدريب المقدم.

— أن تتوفر مهارة سابقة لدى البالغ في الأسرة يمكن تطويرها من خلال التدريب.

— أن لا يزيد دخل الأسرة عن ١٢٠ ديناراً.

— أن يكون عدد أفراد الأسرة ٥ أفراد فأكثر .

— أن يكون بيت الأسرة مستأجراً.

وقد خرجت الورشة بخطة عمل تتضمن مهام الجهات ذات العلاقة بتنفيذ المشروع. وقد طرأ على الخطة جملة من التعديلات فيما يخص الفترات الزمنية المقترحة.

## ثانياً: التنفيذ والمتابعة:

ظلت متابعة المشروع دائمة خلال فترة تنفيذه ، التي شملت المراحل الآتية :

بداية الجولات الميدانية واختيار الأسر المستهدفة:

بدأت مرحلة العمل الميداني في وقت مبكر من عمر المشروع، اعتباراً من ٢٠٠٥/٩/١ م . فتشكل فريق مشترك من بلدية إربد الكبرى، وجمعية حماية الأسرة والطفولة، وبمساعدة من مركز المعلومات والبحوث، لعمل الجولات الميدانية. وكانت الزيارات موجهة لمنازل الأطفال العاملين، حيث بدأ انتقاء الحالات وفق المعايير والشروط التي أقرت في مذكرة التفاهم. وكانت هذه المرحلة هي الأطول والأصعب، حيث واجهت عدداً من المشاكل والمصاعب، كان من أهمها :

١. عدم تقبل الأطفال الحديث مع الفريق، وإعطائهم المعلومات اللازمة .
٢. عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة للأطفال العاملين، مثل العناوين، فمعظم العناوين لدى الفريق كان خاطئة أو غير واضحة على الإطلاق، ما أدى إلى ضياع عدة أيام في البحث عن عنوان واحد.
٣. عدم تقبل الأهالي لفكرة المشروع ورفض العديد منهم إعادة أطفالهم إلى المدرسة رفضاً قاطعاً ، بحجة أن المدرسة مكان يعلم العادات السيئة.
٤. يحتاج الأهالي بشدة إلى عمل أطفالهم، وإلى دخل يومي لا شهري، كما طرح عليهم.
٥. للأهالي تجارب سيئة مع جمعيات ومراكز أخرى، ما انعكس أثره سلباً على مصداقية فريق العمل الذي أمامهم، ومدى التعاون معه.

وبعد مرور ثلاثة أشهر من البحث المستمر والزيارات المتتالية، استطاع الفريق إقناع ٢١ أسرة بالمشاركة في المشروع، واكتفي بهذا العدد لأن المشروع تجريبي.

تواصل الفريق المشترك عن طريق إعداد التقارير حول الزيارات الميدانية و توزيعها.

- مرحلة المقابلات مع الأسر وإدخال البيانات

اشتملت هذه المرحلة على الخطوات التالية:

\_ أشرف الفريق البحثي من مركز المعلومات والبحوث، بالتعاون مع مسؤول المعلوماتية، على مقابلات المجموعة الأولى من الحالات، وإدخال بياناتها في القاعدة التي أعدت خصيصاً لذلك. وقد اشترك في إجراء المقابلات ممثل عن البلدية والجمعية.

\_ استمر مسؤول المعلوماتية في متابعة إدخال البيانات على القاعدة طيلة فترة انتقاء الحالات وإجراء المقابلات معها.

متوسط أعمار الأطفال العاملين والبالغين الذين تم استيعابهم في التدريب:

التحق بالتدريب ٢١ متدرباً ومتدربة، منهم ١٩ متدرباً من الذكور توفوا التدريب في دوائر البلدية، التي تضم : (دائرة المعرفة وتقنية المعلومات، وقسم الميكانيك، وقسم الكهرباء، وقسم المشاغل شعبة الحدادة، ودائرة الخدمات الإدارية، ودائرة الآليات، وقسم الخدمات العامة تكييف وتبريد، والنجارة )، إضافة إلى متدربين من الإناث التحقتا بقسم التجميل في جمعية التطوير الحضري. وقد قُدم التدريب المهني مقابل دعم مادي مقداره ٨٠ ديناراً شهرياً، من قبل بلدية إربد وجمعية حماية الأسرة والطفولة.

وبلغ عدد الأطفال الملتحقين بالبرنامج التعليمي في الجمعية ( ٢٠ ) طفلاً، منهم ( ١٤ ) طفلاً ملتزماً بالمدرسة،

ويحضر للجمعية بعد ساعات الدوام المدرسي وفقاً لدوام المدرسة الصباحي والمسائي، إضافة إلى ( ٦ ) أطفال ممن تركوا المدرسة، كانوا يحضرون للجمعية يومياً لتلقي حصص محو الأمية والحساب وتنظيف الشارع، على اعتبار أن إحدى الحالات ألحق فيها المتدرب بمشاغل البلدية دون أن يكون لديه أخ عامل يمكنه الاستفادة من البرنامج التعليمي.

تراوحت أعمار المتدربين البالغين ما بين ( ١٥ \_ ٢٢ سنة )، علماً بأن العمر ١٥ عاماً كان حالة استثنائية وتراوحت أعمار الأطفال العاملين، الذين التحقوا بالبرنامج التعليمي، ما بين ( ١١ \_ ١٦ سنة).

ويمكن القول إن السيطرة على عمالة الأطفال المشاركين نجحت إلى درجة كبيرة جداً ، خلال فترة المشروع. فقد عاد الطلاب الذين تركوا المدرسة إلى مدارسهم، أو التحقوا ببرامج تعليمية في جمعية حماية الأسرة مع تركهم للأعمال التي كانوا يمارسونها. أما الأطفال الذين كانوا ملتزمين بمدارسهم وكانوا يعملون بعد فترات الدراسة، فقد التزموا مع أسرهم بترك أعمالهم أثناء فترة المشروع. أما عقب نهاية المشروع، فقد تزامنت نهايته مع العطلة الصيفية، التي أغرت جزءاً من الأسر والأطفال بالعودة إلى العمل لزيادة مصروف الطفل ودخل الأسرة، مع تأكيد عدد من الأسر بعودة أطفالهم إلى مقاعد الدراسة في بداية الفصل الدراسي، سواء في المدرسة أو البرامج التعليمية في جمعية حماية الأسرة، إضافة إلى ارتباط عمل الطفل باستفادة أخيه البالغ من التدريب، وإيجاد فرصة عمل مناسبة بعد التدريب من أجل الحفاظ على دخل ثابت للأسرة، وهو العامل الأساسي الذي يُغني الأسر عن عمل أطفالهم.

#### ثالثاً: مرحلة التحويل.

تجسدت مرحلة التحويل في الخطوات التالية.

- عقد اجتماع مع ممثلي المنظمات النسائية في إربد بهدف التعرف على مدى قدرة هذه المؤسسات في الإسهام في المشروع، من خلال تدريب بعض الإناث من أسر الأطفال العاملين. فقد كشفت بعض المقابلات المنزلية عن عدم رغبة الإناث في الالتحاق بمهنة الخياطة التي توفرها البلدية، من خلال الجمعيات الخيرية التي تعمل معها.
- جرى ترتيب لقاء أجري مع الأسر المنتفعة من المشروع، بغرض الإعلان عن بداية التدريب في مشاغل البلدية.

وبناء على ذلك تقرر بدء المرحلة العملية بالمشروع حيث أبرمت اتفاقية تفاهم خاصة بين الجهات الثلاث المشاركة. وقد صودق على هذه الاتفاقية من قبل مجلس بلدية إربد الكبرى في القرار رقم (١٠٠٠) ، بتاريخ ٢٠٠٥/١١/١م.

وقد تضمنت هذه الاتفاقية بنوداً عدة، كان أهمها:

١. تقديم التدريب المهني للبالغين في أسر الأطفال العاملين مقابل دعم مادي مقداره ٨٠ ديناراً شهرياً، يُدفع من قبل بلدية إربد الكبرى وجمعية حماية الأسرة والطفولة، ومقابل التزام الأسرة بأن يعود الطفل العامل إلى مدرسته-أو برنامج تعليمي موازي- بعد أن يُسحب الطفل من سوق العمل.
٢. تشكيل لجنة توجيهية ثلاثية ترأسها بلدية إربد الكبرى، وتضم في عضويتها جمعية حماية الأسرة والطفولة، ومركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك الحسين بن طلال .

٣. تشكيل لجنة لمتابعة المشروع من قبل بلدية إربد الكبرى، وجمعية حماية الأسرة والطفولة.
  ٤. يلتزم مركز المعلومات والبحوث بتقديم الدعم التقني لأطراف هذه الاتفاقية طوال مدة المشروع.
  ٥. وضع شروط ومعايير خاصة للحالات المراد انتقاؤها.
  ٦. مدة المشروع أربعة أشهر تبدأ بتاريخ ١١/٢ / ٢٠٠٥ وتنتهي بتاريخ ٢٨/٢/٢٠٠٦ وقد مدد المشروع لاحقاً بقرار من اللجنة التوجيهية لينتهي في ٢٨/٣/٢٠٠٦ م.
- \* مرفق صورة عن إحدى قرارات اللجنة التوجيهية.
- \* مرفق صورة عن اتفاقية التفاهم.
- بدء التدريب في البلدية ومتابعة الأطفال في المدارس والجمعية:
- بدأ تدريب المشاركين ضمن المشروع في البلدية، بالتزامن مع التأكد من التزام الأطفال المتسربين (العاملين) بالعودة إلى مدارسهم أو تسجيلهم في برنامج التعليم غير الإلزامي في جمعية حماية الأسرة والطفولة، حيث باشر ١٦ ستة عشر متدرباً أعمال التدريب. وقد وزَّعوا على دوائر مختلفة في البلدية وفق الرغبة و الملاءمة.
- وفي ٢٠٠٦/١/١ م باشر سبعة متدربين آخرين أعمال التدريب، وكان من بينهم فتاتان. ولعدم إمكانية تدريبهما في مشاغل البلدية، فقد أُشركتا بدورة للتجميل في جمعية التطوير الحضري، تحت إشراف ومتابعة من قبل البلدية
- متابعة الأطفال العاملين الملتحقين بالبرنامج التعليمي.
- تمثلت هذه المتابعة فيما يلي من إجراءات :
- صمم مسؤول المعلوماتية في مركز المعلومات والبحوث قاعدة بيانات ( قاعدة بيانات المتدرب)، لتسرف عليها بلدية إربد، على أن تكون قاعدة البيانات هذه هي الأداة التي سيتم فيها متابعة تدريب الأسر .
- وأجريت عدة زيارات ميدانية لجمعية حماية الأسرة والطفولة في إربد، التي كلفت بالإشراف على تنفيذ البرنامج التعليمي وإعطاء الحصص التعليمية للأطفال العاملين الذين كان من الصعب إرجاعهم لمقاعد الدراسة، أو إعطاء حصص تقوية أو محو أمية للأطفال الملتحقين في المدارس. وجرت مقابلة بعض الأطفال المستفيدين ومعرفة انطباعاتهم حول التزامهم بالمشروع، ومقابلة المعلم المشرف على التعليم. وقد بلغ العدد النهائي للأطفال المستفيدين ١٧ طالباً، منهم ١٤ طالباً من الملتزمين في المدارس، و٤ طلاب ممن يتلقون حصص محو الأمية والحساب وتنقيف الشارع.
- المتابعة الإدارية.
- رجوعاً لخطة عمل المشروع، شكَّلت لجنة ثلاثية ( اللجنة التوجيهية)، ترأسها بلدية إربد الكبرى، وبمشاركة جمعية حماية الأسرة والطفولة في إربد، ومركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك حسين بن طلال، لمتابعة المشروع وضمان استدامته. وعلى ذلك كانت آلية المتابعة الإدارية كما يلي:
- \_\_ دعوة بلدية إربد الكبرى، بصفتها رئيسة اللجنة التوجيهية، إلى عقد الاجتماعات الدورية الخاصة بمتابعة المشروع في مقر البلدية.
  - \_\_ المصادقة على اتفاقية تفاهم بين ( بلدية إربد الكبرى ، وجمعية حماية الأسرة والطفولة، ومركز المعلومات والبحوث) على أن يُحدد فيها أدوار الأطراف المشاركة.
  - متابعة الأمور المالية المتعلقة بصرف راتب شهري للمتدرب من قبل بلدية إربد، وجمعية حماية الأسرة والطفولة.

- متابعة التقارير التي تصدر من قبل بلدية إربد، وجمعية حماية الاسرة والطفولة، حول وضع المتدربين والأطفال.
  - وضع خطط بديلة لمواجهة المشاكل الطارئة.
- وكان مدى الاستفادة من التدريب متفاوتا من متدرب لآخر، إذ تبين تقويمات المدربين مدى استفادة كل متدرب، ومدى تقبله للتدريب ، ومدى تفاعله.
- مثال : المتدرب فؤاد:

\_ تلقى تدريبه بدائرة المعرفة وتقنية المعلومات / قسم صيانة الحاسوب.

\_ استطاع تعلم الكثير من المهارات الخاصة بصيانة الحاسوب، والتي تؤهله للعمل ضمن هذه المهنة.

\_ وجد عملاً في القطاع الخاص فور انتهاء تدريبه في البلدية.

\_ أصبح عمله يدر دخلاً على أسرته وتفرغ شقيقه للدراسة، ولم يعد هناك سبباً لعمله.

أما للمستهدفين من المشروع (الأطفال العاملين) ، فقد استطاع الفريق إيجاد بيئة مناسبة ومحفزة لهم لتترك العمل. والتزم بالمشروع ٢١ طفلاً التحق معظمهم بالبرنامج المعد من قبل جمعية حماية الأسرة الطفولة، إضافة إلى عودتهم إلى مقاعد الدراسة خلال فترة المشروع. ونجد أدناه بعض الأمثلة من الأطفال العاملين، موضحاً فيها من منهم أمكن إعادته إلى المدرسة، ومن التزم ببرنامج التعليم غير الإلزامي، من دون عودة إلى المدرسة :

١. مالك : من مواليد ١٩٩٢م، كان يعمل في سوق الخضار بمخيم إربد وهو يدرس الآن في الصف الثامن. وقد ترك العمل وتفرغ لدراسته، ويتلقى برامج تعليمية مساعدة في مركز الجمعية .
٢. صبري: من مواليد ١٩٩٢م، كان يعمل ميكانيكياً في المدينة الصناعية. وقد ترك العمل والتزم ببرنامج التعليم غير الإلزامي في جمعية حماية الأسرة والطفولة. وهو متابع من قبل الجمعية ضماناً لعدم عودته للعمل. ويتلقى برنامج محو الأمية وقد بدأ في التحسن بشكل ملحوظ، فأصبح يجيد الأحرف الأبجدية قراءة وكتابة، ويستطيع أن يقرأ الكلمات .
٣. عبد الله: كان يعمل عاملاً في استديو تصوير، وقد ترك العمل والتزم ببرنامج التعليم غير الإلزامي، لكنه لم يكمل البرنامج ولم يعد للعمل. وخلال الفترة التي التزم بها استطاع تعلم الأحرف من حيث القراءة والكتابة، وأصبح قادراً على قراءة الكلمات وكان مدى استجابته جيداً جداً .
٤. محمد يوسف: مواليد ١٩٩٠م ، كان يعمل في محجر ولعدم وجود شخص أكبر منه سناً ، تقرر تدريبه شريطة تركه للعمل وعودته إلى المدرسة. وهو الآن يدرس في مدارس خاصة بالمتسربين تابعة لوزارة التربية والتعليم. وقد أعطي دورة شاملة في الحاسوب لمدة ٣ أشهر، على سبيل التدريب.
٥. محمود محمد: كان يعمل عتالاً في سوق الخضار، وقد ترك العمل. وهو الآن يكمل دراسته في الصف التاسع .

#### توصيات وملاحظات ختامية للمشروع:

- كان للمشروع توصيات وآثار على جميع الأطراف المشاركة، وفق طبيعة عمل ودور كل طرف في المشروع:
- ١- على مستوى البلدية: هذا المشروع هو التجربة الأولى للبلدية في هذا النوع من العمل الاجتماعي، ويتوقف على هذه التجربة استمرار البلدية و توسعها في هذا المجال، أو إعادة النظر في الموضوع والاكتفاء بالمساعدات غير المباشرة.
  - ٢- على مستوى جمعية حماية الأسرة و الطفولة: التجربة جديدة في مجالها نفسه من العمل الاجتماعي، وبينت



مواطن الضعف و القوة في آلية عملها.

٣- على مستوى مركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك حسين: مدى ملائمة آليات العمل التي استخدمت في هذا المشروع، كمؤسسة لها خبرة طويلة في هذا المجال.

٤- على مستوى المشروع ونتائجه على المجتمع المحلي وخاصة الأطفال العاملون وأسرهم.

الآثار والتوصيات على مستوى البلدية والمجتمع المحلي:

\* على مستوى البلدية:

— لاقى المشروع دعماً وحماساً على مستويات مختلفة في بلدية إربد الكبرى، على مستوى الإدارات العليا والعاملين في المشروع والغالبية العظمى ممن حضروا ورش العمل التدريبية، أو احتكوا بالفئة المستهدفة من المشروع (الأطفال العاملون) .

— أبدى العديد ممن عملوا في المشروع - من موظفي البلدية - استعدادهم للمشاركة في مشاريع أخرى مشابهة، ورغبتهم في المشاركة في أي برامج تدريبية تخص الأطفال.

— مشاركة ممثل البلدية في الأعمال و الزيارات الميدانية شكلت عامل قوة ومصداقية لدى الأسر.

— أصبح لدى البلدية فنانة كافية بقدرتها على قيادة مشاريع مشابهة، بالتعاون مع شريك محلي في المدينة، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من تغيير لسياسات في العمل البلدي يمكن أن تعزز مشاركة البلدية في البعد الاجتماعي.

— استحدثت وحدة خاصة للعناية بشؤون الأطفال في بلدية إربد الكبرى تتبع للدائرة الثقافية، لتكون نواة للعمل الاجتماعي، خاصة الموجه للأطفال.

\* على مستوى المشروع:

— عدّ المشروع أول مشروع ريادي تجريبي يسعى إلى محاولة الربط بين جهة حكومية وجهة ممثلة عن المجتمع المحلي، مع وجود داعم تقني لفريق العمل المكون من الجهتين.

— وفرّ المشروع فرصة أخرى للأطفال ليجربوا أن يعيشوا طفولتهم مرة أخرى كطلاب، ومن خلال نشاطات غير مدرسية ورحلات نظمتها الجمعية. هذه التجربة أعطت الفرصة للعديد من الأطفال والأهالي الذين كانوا قد حسموا أمرهم بعدم العودة إلى الدراسة والجو التعليمي.

— هياً المشروع البالغين في الأسر للانخراط في سوق العمل المهني، مع قسط من الخبرة العملية.

— ثبات صحة فرضية أن توفير دخل ثابت للأسرة كان كفيلاً بعودة الطفل إلى الحياة التعليمية، وإيقافه العمل الذي كان يمارسه.

— المخاطر على مستوى المشروع:

— التخوف من عودة الأطفال إلى سوق العمل بعد انتهاء المشروع.

— مواجهة صعوبات تتعلق بانتقاء الأسر المستفيدة من المشروع وإقناعها بفكرة المشروع.

— تعدد وتشعب المهام الملقاة على عاتق العاملين في الجمعية والبلدية، إلى جانب مهامهم المتعلقة بالمشروع.

— صعوبة إقناع الطفل العامل بالعودة مرة أخرى إلى المدرسة.

## خلاصه المشروع.

### الإيجابيات:

١. تحقيق الهدف من المشروع (عودة عدد كبير من المشاركين إلى المدرسة).
٢. إبعاد الأطفال المستهدفين وسحبهم من بيئة خطرة كانوا يتعرضون لها.
٣. أصبح الأطفال المستهدفون متابعين من قبل كادر جمعية حماية الأسرة والطفولة.
٤. التعامل مع الأطفال المستهدفين عن قرب والتعرف على الظروف والمشاكل، التي يتعرض لها الطفل العامل.
٥. تدريب وتأهيل عدد من المشاركين ضمن المشروع، ليكونوا ذوي فائدة للمجتمع.

### السلبيات:

١. عدم تحقيق الهدف مع حالات خاصة مشاركة ضمن المشروع.
  ٢. لم يكمل بعض المتدربين مدة التدريب وذلك لظروف خاصة يعاني منها ، ولم تشملها الفائدة.
  ٣. عودة عدد محدود جداً من الأطفال المستهدفين إلى سوق العمل، بعد انتهاء مدة المشروع.
  ٤. عدم تعاون العديد من الجهات المسؤولة والمعنية مع المشروع.
- ويجري حالياً إعداد المرحلة النهائية من التقييم ، الذي يهدف إلى الكشف عن نقاط القوة والضعف التي رافقت مراحل تطبيق المشروع، تمهيداً للخروج بتوصيات من شأنها تحديد معالم المرحلة القادمة.
- ومن التوصيات المستقبلية الأولية المقترح أخذها بعين الاعتبار، عند الإعداد لمرحلة مستقبلية من مشروع الحد من عمالة الأطفال، ما يلي:
- تصميم برنامج تعليمي يركز على الاحتياجات التعليمية الخاصة بالطفل العامل، وآلية تنفيذ هذا البرنامج؛
  - محاولة دمج شركاء جدد لضمان استمرارية المشروع؛
  - محاولة دمج مؤشر الجندر بصورة أقوى في التخطيط والتطبيق المستقبلي؛
  - تحري مسألة الثبات الوظيفي لدى القائمين على تنفيذ المشروع، ومحاولة تفريغ موظفين ممثلين عن كل طرف مشارك؛
  - تعزيز قدرات الأطراف القائمة على المشروع من خلال اقتراح مجالات تدريبية متخصصة توجه للعاملين على المدى الطويل؛
  - تعزيز قدرات القائمين على المشروع من أجل تحسين سبل التعامل مع الطفل العامل وأسرته؛
  - تعزيز قدرات القائمين على المشروع لتحقيق لغة تفاهم تشبيكية مشتركة.